صفة زائدة على الوجود على ما سنذكره في مسئلة البقاء على ان هذا لا
يعلل كما لا يعلل بقاء المعدوم معدوما لانا ناتي بنفي علتناه كان
فاسدا اعلم انه وان علمناه بانه صار باقيا اولى لانه لم يوجد ضده
ولا ما يجري مجرى الضد والمعدوم لم يوجد كان الفاعل لم يوجده فاما
كونه كائنا يتحدد لانه تصدر عن معنى فيتحدد بتجدد المعاني الا ترى ان المحل
يرد او يستوي اذا زيد فيه السواد فيه كذلك هذا مسئلة الجوهر
يعني لا لمعنى عند شيوخنا البصريه وهو قول ابي الحسين الخياط
وابي حفص الفرسي وزاد بعده اذا انها قالا ان الجوهر يعدم بانعدام
والقدرة تتعلق بالاعدام وعند ما يعدم بضد هو الفناء وقال ابو الهشيم
وجماعة الباقي يبقى لمعنى هو البقاء واذا المحل ذلك المعنى يعدم والذي
يمكن الخلاف فيه فصلان احدهما ان يقال للباقي بكونه باقيا صفة زائدة
على وجوده في ومن ذلك الصفة لحد لمعنى والثاني ان يقال الصفة
زائدة على وجوده في ومتى غيرنا وجوده في وفتى علمه ومتى بطل الوجهان
صح ما قلنا قال ابو محمد الناشي ومن شيوخنا البغداديين من يقول بهذا القول
ومنهم من يقول بالقول الاول قال الدليل على انه ليس له بكونه باقيا صفة زائدة
على وجوده وبين ان كل من علم استمرار وجوده علم كونه باقيا ومن علم كونه
باقيا علم استمرار وجوده ولو كانا صفتين لما كان لا يمتنع ان يعلم على
بعض الوجوه كونه باقيا ولا يعلم استمرار وجوده او يعلم استمرار وجوده
ولا يعلم كونه باقيا لان هذا واجب في كل صفتين ان صح ان يعلم احداهما
دون الاخر على بعض الوجوه فلما استحال ذلك في كل موصوف بيت ان المزاد



بانه باقي استمرار وجوده وان وجوده غير متجدد فثبت فاذا ثبت هذا
فهذا الحال ان يكون مفيدا لمعنى الصفة او ان يكون مفيدا لكونه على صفة ولا
يلزم الجوهر لانا متى علمنا وجوده علمنا خبره لانا نعلمه موجودا غير
متحيز اكالاعراض وانما وجب ذلك في الجوهر لان عند الادراك
حب العلم بوجوده وناخذ اوصافه ومنها انه لو كان له بكونه باقيا
صفة زائدة على الوجوب تلك الصفة لان ذلك واجب في الصفات المطلقة
ان بعضها اذا افاد صفة زائدة على الوجود فباقيها وكمثل في علمنا بان
كونه باقيا لا يفيد صفة زائدة ومعناه انه يصح ان يعدم بعد الوجود وكذلك
كونه باقيا معناه كونه موجودا بعد الوجود ومنها ان كونه
باقيا لو افاد صفة زائدة لوجب كونها متجددة وكل صفة يتجدد
للجوهر بعد وجوده كان كونه لا يعدد على بعض الوجوه مع وجوده كونه متحركا
ساكنا وما شاكلها فاذا ثبت وصف كونه باقيا في الثاني
وتحيل ان لا يكون كذلك علمنا ان المستفاد به ان الوجود المقدر
الذي اذا لم يعقبه عدم وجب ان يستمر ومنها انه لا يصح اثبات صفة لا
طريق الينا لانه يودي الى الجهالات ثم الصفة اما ان تكون مدركة
كالسواد ومعلومة بالادراك او توجب حكما فيستدل بحكمها عليها
والحكم المعقول ها هنا ليس هو الا استمرار الوجود فلم يمكن ان يرجع
الحكم يستدل علمنا فلا يكون لنا ومنها انه اذا امكن ان يعلم البقاء
استمرار الوجود لا يصح ان يجعل صفة زائدة لانه يودي الى الجهالات
ومنها انه لو كان صفة زائدة على الوجود لم يخل اما ان تقتضيها الذات
او الفاعل او المعنى وبطل الاول لجواز خروجه عنها وبطل الثاني لان
ما تعلق بالفاعل الوجود وتوابعه ولانه كان يجب ان يصح ان يستمر وجوده

صفة زائدة على كونه باقيا صح